قيادات التحالف الوطني والقائمة العراقية يصدرون سيلاً من بيانات التهدئة

المرجع السيستاني يتصل برئيس الوقف الشيعي ويدين الاعتداءات الدامية

□ بغداد/ المدى

دان المرجع الديني الأعلى علي السيستاني، أمس الثلاثاء، خلال اتصال هاتفي مع رئيس ديوان الوقف الشيعي صالح الحيدري التفجير الذي استهدف مقر ديوان الوقف أمس الاول، وراح ضحيته 136 قتيلا وجريحاً على الأقل.

وقال مدير عام دائرة العلاقات والإعلام في الوقف الشيعي عمار الموسوي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "المرجع الديني الأعلى علي السيستاني اتصل، اليوم (امس)، هاتفيا برئيس ديوان الوقف الشيعي صالح الحيدري وعبر عن إدانته للتفجير الذي استهدف مقر الديوان"، مبينا أن "السيستاني قدم للحيدري التعازي في أرواح الضحايا والدعوات للجرحى بالشفاء العاجل".

الى ذلك اعتبر رئيس التحالف الوطني العراقي إبراهيم الجعفري، أن استهداف الوقفين الشيعي والسني هو استهداف للوحدة الوطنية والأخوة الإسلامية بين السنة والشيعة، فيما دعا القوات المسلحة العراقية إلى تكثيف جهودها لقطع الطريق أمام محاولات زرع الفتنة.

وقال إبراهيم الجعفري في بيان تلقت "المدى" نسخة منه، إن "الإرهاب الذي استهدف الوقفين الشيعي والسني، صباح الاثنين، استهدف الوحدة الوطنية العراقية عموما والأخوة الإسلامية بين السنة والشيعة خاصة".

ودعا الجعفري القوات المسلحة إلى "تكثيف جهودها من أجل قطع الطريق أمام تجار الإرهاب الذين يحاولون زرع الفتنة بين صفوف الشعب العراقي".

وشهدت العاصمة بغداد، الاثنين، انفجار سيارة مفخخة يقودها انتحاري عند بوابة مقر ديوان الوقف الشيعي في منطقة باب المعظم، وسط بغداد، مما أسفر عن مقتل ٢٠ شخصا وإصابة ١١٦ آخرين بجروح متفاوتة، فيما أعلن ديوان الوقف السني بعد ساعات قليلة عن تعرضه لقصف بعدد من قذائف الهاون.

ولاقى تفجير ديوان الوقف الشيعي سلسلة ردود فعل منددة، فقد استنكره رئيس الحكومة نوري المالكي بشدة، واعتبر في الوقت نفسه أن تعرض ديوان الوقف السني بعد ساعات قليلة إلى اعتداء يؤكد أن جهة واحدة وراء محاولات إذكاء الفتنة، لكنه أكد أن الشعب العراقي لن ينجر لتلك المحاولات.

كما اعتبره الحزب الإسلامي محاولة لإثارة "الفتنة الطائفية"، وطالب الكتل السياسية بإدراك خطورة الوضع الراهن، كما دعا ديوان الوقف السني الشعب إلى جعله نقطة انطلاق جديدة لزيادة اللحمة الوطنية، فيما دعت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي إلى ضبط النفس وتفويت الفرصة على "قوى الشر"، كما طالبت القوات الأمنية بتحمل مسؤوليتها المهنية والأخلاقية في حماية المواطنين، في وقت رأى حزب الدعوة الإسلامية أن التفجير يهدف إلى إجهاض المشروع الوطني وإثارة الفتنة الطائفية.

ويأتي تفجير ديوان الوقف الشيعي بالتزامن مع الأزمة التي تشهدها العلاقة مع ديوان الوقف السني بشأن عائدية الإمامين العسكريين في سامراء، ففي حين انتقد الوقف السني في (الثالث من أيار الماضي)، قانون العتبات المقدسة رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٥ واعتبره "تغييباً" لمكون أساس و"إثارة للتعقيدات والمشاكل"، أكد امتلاكه وثائق تثبت عائدية الأملاك التي وضع الوقف الشيعي اليد عليها مؤخراً، فيما أكد الوقف الشيعي، في (٢٨ من أيار الماضي)، أنه "لم يأخذ شبراً واحداً" من الوقف السني، مبيناً أنه استملك أراض ومزارات شيعية تابعة له وفقا للقانون.

وكانت وزارة العدل قد أكدت في (الأول من حزيران الحالي)، أن نقل ملكية العتبة المقدسة للإمامين العسكريين في سامراء من اختصاص الوقفين الشيعي والسني، مبينة أن عملها "لا يتعدى الجانب التوثيقي"، فيما اعتبرت محافظة صلاح الدين، أمس الأحد (٣ حزيران الحالي)، أن إجراءات وزارة العدل في هذا الشأن "غير قانونية"، ووصفت موقف نائب رئيس الوقف الشيعي بـ"الطائفي".

وأعلن النائب الأول لمحافظ صلاح الدين أحمد عبد الجبار كريم، في (٢٢ من أيار ٢٠١٢)، عن إغلاق دائرة التسجيل العقاري في سامراء، مؤكداً أن وزارة العدل بدأت تعمل بشكل سري لاستملاك ما مجموعه خمسة دونمات حول محيط مرقدي الأمامين علي الهادي والعسكري، ثم عاد وأعلن، في (٢٤ من أيار ٢٠١٢)، عن إعادة فتح الدائرة بعد تلقي المحافظة تطمينات من رئيس الحكومة نوري المالكي.

واعتبر مفتي الديار العراقية، في (٢٩ أيار الماضي)، أن استهداف أهل السنة في العراق أصبح "واضحاً"، منتقداً إلحاق أملاك الوقف السني بالوقف الشيعي، فيما دعا المرجعية الشيعية والجهات المعنية دولياً إلى عدم البقاء "مكتوفي الأيدي".

كما استنكر عضو مجلس النواب عن ائتلاف العراقية مطشر السامرائي، في (٣٠ أيار الماضي)، قيام ديوان الوقف الشيعي بجلب قوة عسكرية وتطويق دائرة التسجيل العقاري في سامراء وطرد الموظفين منها، بهدف تحويل عائدية أملاك تابعة للوقف السني في القضاء إليه، مؤكدا أن الوقف الشيعي بتصرفه هذا ضرب قرار أعلى سلطة تنفيذية في البلد وهو رئيس الوزراء.يذكر أن العاصمة بغداد وعدداً من المحافظات تشهد استقراراً أمنياً نسبياً منذ انعقاد مؤتمر القمة العربية فيها نهاية شهر آذار الماضي، بعد أكثر من عام من العنف الذي بدأ بالتصاعد في نفس الشهر من العام ٢٠١١، في وقت تعيش البلاد أزمة سياسية بدأت تتصاعد وتيرتها بين مختلف الكتل السياسية وخاصة الخلاف الأخير بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان.

التيار الصدري ينفي دعوته "الأعرجي" و"الأسدي" للتوبة إلى الله

□ بغداد/المدى

نفى النائب أمير الكناني عضو اللجنة القانونية في مجلس النواب عن التيار الصدري بشدة ما جرى تداوله بشأن انشقاق في التيار الصدري، وقال انه غير دقيق مطلقا ولا يوجد أي تيار خارج مكتب الشهيد الصدر، مشيرا الى ان التيار "ممثل بالمكاتب الشرعية المنتشرة وكذلك بالقيادة المتمثلة بسماحة السيد مقتدى الصدر".

وأشار الكناني في تصريح صحفي تلقت "المدى" نسخة منه امس الثلاثاء إلى إن ما اشيع في هذه الفترة هو لشق بعض صفوف التيارات الإسلامية كالتيار الصدري وشهيد المحراب وبعض التيارات الإسلامية التي لا يراد لها النجاح في استقطاب الشارع والدعوة إلى الإصلاح الإسلامي والاجتماعي ونبذ التقاليد والأعراف المخالفة للشرع وهذه الجهة هي غربية تحاول النيل من كل ما هو إسلامي .وبشأن ما تردد عن دعوة النائب بهاء الأعرجي والوزير السابق ضياء الأسدي الذي يشغل منصب الامين العام لكتلة الاحرار، إلى "التوبة الى الله والعودة للمذهب" قال الكناني إن هذه التصريحات "غير مسؤولة وتصدر من قبل جماعات غير معروفة ولا يوجد لديها أي وجود في الشارع ولغة التهديد والسلاح والتوبة وما شابه هذه تطلق من قبل جماعات خارجة عن القانون".وتابع الكناني "الآن يوجد في البلد قانون يحكم الجميع ويسمح للجميع بممارسة جميع الحريات والتعبير عن الرأي أما لغة السلاح وقتل الآخرين فهذه شيم العصابات والجماعات التي تغدر بالشعب العراقي وأكبر دليل التفجير الذي طال الوقف الشيعي الذي هو ضمن المؤامرات التي تحاك من قبل هذه الجماعات لشق الصف الوطني" .

وأوضح اذا كانت هذه الجماعات "تقلد السيد المالكي فبالتأكيد هذا التصريح لأولي الأمر ولكن نحن لنا مرجعيات نقلدها والعراق لا يؤمن بولاية الفقيه وإذا كان السيد (علي خامنئي) أوصى أن الولاية من بعده إلى السيد المالكي، وهم من مقلدي السيد المالكي ويؤمنون بولاية الفقيه، فإننا نعتبر هذه التصريحات صحيحة" بحسب تعبيره .وشدد الكناني على ان المراجع في النجف الأشرف "لا يؤمنون بولاية الفقيه في العراق لوجود خصوصية فيه وتعدد الطوائف لهذه المرجعية الرشيدة التي ترعى هذا الشيء".

الى ذلك كشف صلاح العبيدي المتحدث باسم زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، عن لقاء جمع وفدا من التيار أمس في طهران بوفد ايراني رفيع المستوى للتباحث بالازمة الحالية، فيما بيّن أن ايران تؤكد على "دستورية سحب الثقة" من رئيس الحكومة نوري المالكي، وأشار إلى أنها في الوقت نفسه تضغط على اطراف سياسية لإبقاء الاخير في منصبه.

وقال العبيدي في تصريحات صحفية إن "وفداً رفيعاً من مكتب الشهيد الصدر التقى في طهران بوفد ايراني رفيع المستوى لتقريب وجهات النظر وتمخض الاجتماع عن ثلاثة محاور."

وأوضح العبيدي أن "الجانب الايراني اكد أن مسألة سحب الثقة مسألة دستورية"، لافتاً إلى أن "هناك ضغطاً من الجانب الايراني على بعض الاطراف لعدم سحب الثقة".

وأضاف "توجد محاولات من الجانب الايراني للضغط على المالكي كي يلتزم بنقاط اربيل التسع ولو بعد فوات المدة."

التحالف الوطني يقدم 9 توقيعات برسم خدمة "سحب الثقة"

العراقية: الإطاحة بالمالكي تعني إفشال المشروعين الأميركي والإيراني والتشكيك بالتواقيع "لا قيمة له"

□ بغداد/ المدى

كشفت مصادر سياسية مطلعة، امس الثلاثاء، أن قائمة تشمل 176 نائبا وقعوا على كتاب سحب الثقة من المالكي، تضم تواقيع 9 نواب من التحالف الوطني بعضهم مستقلون، فيما أكدت المصادر أن كتلة التغيير الكردية المعارضة لم تحسم موقفها، وفي الوقت ذاته صرحت القائمة العراقية أن كتلة المجلس الأعلى وعدت بالتصويت على سحب الثقة عن المالكي عندما يطرح الأمر في البرلمان.

وذكرت المصادر أن توزيع تواقيع النواب على كتاب سحب الثقة الذي وصل إلى رئيس الجمهورية جلال طالباني جاء على الشكل التالي:

التيار الصدري ٤٠ توقيعاً
ائتلاف الكتل الكردستانية ٤٩ توقيعا
ائتلاف العراقية ٧٥ توقيعا
الأقليات ٣ تواقيع
التحالف الوطني ٩ تواقيع

وأوضحت المصادر أن تواقيع التحالف الوطني تعود لنواب منشقين عن ائتلاف دولة القانون وبعض نواب الائتلاف الوطني وآخرين مستقلين في التحالف.

وبينت أن كتلة التغيير بنوابها الثمانية لم تحدد موقفها حتى الآن من موضوع سحب الثقة إلا أن المتحدث باسم الكتلة النائب سردار عبدالله أكد لـ"السومرية نيوز" أن كتلته ستصوت لصالح "التوجه الوطني".

ولفتت المصادر إلى أن عدد نواب القائمة العراقية الذين وقعوا على سحب الثقة من المالكي بلغ ٨٧ نائبا ١٢ منهم وقعوا بعد إرسال الكتاب إلى رئيس الجمهورية، في حين أكد القيادي في القائمة أثيل النجيفي أن كتلة المجلس الأعلى بزعامة عمار الحكيم والتي تملك ١٥ مقعدا في البرلمان "لم توقع على كتاب سحب الثقة لكنها وعدت بالتصويت على سحب الثقة من المالكي عندما يطرح في البرلمان".

وبحسب المصادر فإن جلسة التصويت على سحب الثقة من المالكي من المتوقع ان تعقد منتصف الشهر الجاري.

واعتبرت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي، امس، أن تشكيك ائتلاف دولة القانون بتواقيع بعض النواب على حجب الثقة عن حكومة نوري المالكي "لا قيمة له"، في ظل وجود "قناعة راسخة" لدى رئيس الجمهورية في هذا الشأن، فيما أكدت أن الحسم سيكون داخل البرلمان.

وقال مستشار القائمة هاني عاشور في بيان صدر امس ، وتلقت "المدى" نسخة منه، إن "الحملة التي يثيرها نواب من ائتلاف دولة القانون للتشكيك بتواقيع بعض البرلمانيين على سحب الثقة من رئيس الحكومة نوري المالكي لا قيمة قانونية لها أو اعتبارية".

وأوضح عاشور أن "التواقيع ليست أصلاً من الآليات الدستورية لطلب سحب الثقة وإنما جاءت لترسيخ قناعة رئيس الجمهورية جلال طالباني برغبة النواب بسحب الثقة من المالكي، وقد حصلت القناعة، ولا يترتب عليها أي إجراء قانوني لأنها ليست قانونية"، معتبراً قبة البرلمان "الفيصل" في هذه القضية.

وأشار عاشور إلى أن "المرحلة الحالية هي مرحلة الدعوة إلى جلسة برلمانية للتصويت على سحب الثقة من المالكي".

ولفت إلى "حق رئيس الجمهورية بطلب سحب الثقة وهو لا يقتضي أي توقيع وبإمكانه إرساله للبرلمان إذا توفرت لديه القناعة فقط كواحدة من الآليات، أو اللجوء إلى آلية أخرى وهي مجلس النواب، بناءً على طلب خُمس (١/٥) أعضائه، حيث لا يجوز أن يقدم هذا الطلب إلا بعد استجواب الأخير، وبعد سبعة أيام على الأقل من تقديم الطلب"، مؤكداً أن "قناعة رئيس الجمهورية توفرت من دون اللجوء إلى الآلية الثانية من الدستور".

وتابع عاشور أن "القائمة العراقية ليس لديها اعتراض إذا ما أراد ائتلاف دولة القانون أن يتم حل البرلمان عبر آلية دستورية إذا استطاع ذلك، وكما يصرح بعض نوابه"، مبينا أن "القائمة العراقية ومعها التيار الصدري والتحالف الكردستاني يؤمنون بمسار الديمقراطية كطريق للتغيير وهو حق لكل الكتل السياسية كفله الدستور العراقي".

واعتبر عاشور أن "أسلوب حملات تحويل الأنظار من سحب الثقة إلى قضايا ثانوية أو صدور تهديدات مبطنة ضد الآليات الديمقراطية الدستورية يزيد من تفاقم الأزمة ويعزز القناعة بعدم وجود رغبة حقيقية لحل الخلافات والاعتراف بالاتفاقات السابقة وهو سبب الأزمة الحالية الرئيسي، وهو إشارة إلى فقدان الطرف الآخر لزمام المبادرة".

الى ذلك قال المتحدث باسم القائمة العراقية حيدر الملا في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "الحراك السياسي اليوم لسحب الثقة من حكومة نوري المالكي هو حراك لسحب الثقة من المشروع الأميركي والإقليمي على الساحة العراقية الذي كنا نرفضه ابتداءً"، موضحا أن "ضغوطا مورست على الكتل السياسية في ٢٠١٠ للقبول بهذا المشروع ومنح الثقة للحكومة الحالية التي تشكلت من خلال جوزيف بايدن وقاسم سليماني وأحمد داود أوغلو وبشار الأسد".وانتقد الملا "دعوة بعض أطراف حزب الدعوة إلى استقدام العامل الأميركي مرة أخرى من أجل الإبقاء على نوري المالكي في موقع رئاسة الوزراء" في إشارة منه إلى تصريحات نواب من دولة القانون تحدثت عن زيارة مرتقبة لنائب الرئيس الأميركي جو بايدن.

وبين الملا أن "العامل الدولي والإقليمي وتحديداً الأميركي والإيراني كان دائما لصالح المالكي"، وأضاف "ولهذا السبب هناك إجماع من قبل قوى وطنية عراقية لتحدي تلك العوامل وتقرير تشكيل حكومة بإرادة عراقية خالصة"، مشدداً على أن "هذه الخطوة ستشكل نقطة تحول في العراق".

وأكد ائتلاف دولة القانون بزعامة المالكي، الاثنين الماضي ، أن واشنطن ستتمكن من إقناع أكثر من طرف سياسي بضرورة الحوار فيما لو دخلت على خط الأزمة السياسية، مشيرا إلى أن القوى السياسية الفاعلة مازالت ترى بأن الولايات المتحدة لها كلمة مسموعة، في تصريح جاء على خلفية ما نقله عدد من وسائل الإعلام عن زيارة لنائب الرئيس الأميركي جوزيف بايدن إلى العراق خلال الأسبوع الحالي للتدخل في إنهاء الأزمة السياسية الحالية وفقاً لسيناريو وضع في البيت الأبيض.وأكد الملا أن "العراقية تشدد على ضرورة الرجوع للإرادة الشعبية العراقية التي عبرت عن رفضها بقاء المالكي من خلال ممثلي الشعب، وهم غالبية أعضاء مجلس النواب".وأعلن التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر، الاثنين، عن تسلم رئيس الجمهورية جلال طالباني تواقيع ١٧٦ نائباً لسحب الثقة من رئيس الحكومة نوري المالكي، فيما وجه طالباني بتشكيل لجنة برئاسة مدير مكتبه للشروع في تدقيق الرسائل الموقعة من قبل عدد من أعضاء مجلس النواب وإحصائها تفادياً لأي طعون أو شكوك في صحتها وضماناً لسلامة العملية الدستورية في البلاد. لكن المالكي دعا طالباني إلى إحالة التواقيع إلى التحريات الجنائية للتأكد من صحتها، معتبراً أن تنظيم قوائم بأسماء بعض النواب خارج قبة البرلمان اقترنت بـ"ممارسات غير دستورية"، فيما وجه الأجهزة المعنية "بجلب كل من يثبت بحقه القيام بعملية تزوير أو تهديد من أجل أخذ توقيع النواب وتقديمه إلى العدالة".وكان الصدر قد دعا قبل ساعات قليلة المالكي إلى تقديم استقالته "من أجل الشعب والشركاء"، كما دعت كتلة الأحرار التابعة للتيار رئاسة التحالف الوطني إلى التشاور مع مكوناته لاختيار بديل عن المالكي وعدم إضاعة الوقت.

يذكر أن البلاد تشهد أزمة سياسية يؤكد بعض المراقبين أنها في تصاعد مستمر في ظل حدة الخلافات بين الكتل السياسية، بعد أن تحولت من اختلاف بين القائمة العراقية ودولة القانون إلى اختلاف الأخير مع التحالف الكردستاني والتيار الصدري وغيرها من التيارات والأحزاب.